ربما لو ان تلك الملكات من مقولات العرض فكيف يحوم حوله ماذكره الا
قلب الماهية ولكن ان يقول انه يسلبه بطهور الروحانية في الجسم من غير ان يصير
ماهية اخرى بذاته لعله يحتاج الى لطف القريحة قوله واما المحل فلان ما نقل عنه
في الحاشية ان المحل لا ينحصر في الموضوع والمادة لجواز ان كل مجرد في مجرد ولا يخفى
انا نعلم بالضرورة ان نفسنا قائمة بذاتها ليس لها محل بعد البدن فليس لها
محل قبله قوله او بما لك يتميز عن البعض اي بذلك المتوقف يتميز عنه ناطق العقل
والا فالبعض والعقل المختلفان يحسب الماهية قوله وبالجملة تمايزها الخ تفصيله
ان اراد بالحلول الاتصاف او الانضمام فلا يلزم من ابطال الاوصاف
الانضمامية ابطال الاوصاف مطلقا وان اراد ما يشمل الاتصاف الانتزاعي فليس
فرعا لتعين المحل بل مستلزما له فما نقل عن السيد في الحاشية انه اشار الى ما في
المتن من القصور فان العرض لا ينحصر في الفعل والانفعال فلا يلزم من ابطالها
ابطال العوارض مطلقا لا يخلو عن قصور والصواب ان يقال لو كان تمايزها
بالعوارض ينقل الكلام الى تمايز العوارض فيلزم الدور او التسلسل فلا يكون
تمايزها بها فافهم سوف لا يكون وجه عدم التعرض انا نعلم بالضرورة ان كل هوية
شخصية ممتاز عن الغير بنفسها مع قطع النظر عما هو خارج عنه وما ثبت له كيف
والتشخص ليس الا في نفس الشخص ان كان التشخص خارجا عنه ومباينا له كما ان الوجود
ليس الا في نفس الموجود وان كان الوجود خارجا عنه ومباينا له وبالجملة تجويز
الغير ههنا خروج عن المبحث فان الكلام في التشخص لا في المتشخص فالفعل والانفعال قوله
وهو اما فاعل او غاية لعل وجه حصر الغير فيهما انه لا بد من علاقة بين ما به الامتياز

ويهنا

وبين ما يمتاز وليست سوى العلاقات المذكورة علاقة الا هاتين العلاقتين
قوله بعد تسليم اتحاد ماهية النوع وبعد تسليم امتناع التعدد الاختلاف حقيقة منها
ليست منحصرة في الفرد اذا كان المدعى نفي قدم كل منها او ليست ماهية منها منحصرة
فيه لا اذا كان المدعى اثبات حدوث كل منها قوله كل ماله حد نوعي اي نوع كلي له
حد الذات النوعية فانما تختلف وتتكثر بالعلل الخارجة عن الذات وهي المواد
وغيرها بيان ذلك ان كل طبيعة نوعية اذا تكثرت فتكثرها اما لذاتها او
لاجزائها او لمحالها وعلى الاول يلزم تحقق الكثرة بدون الوحدة وعلى الثاني
يلزم من كثرة الحال كثرة المحل وهو غير معقول فتعين الثالث وهو المدعى
قوله اجاب عنه المحقق الطوسي بان المادة تقبل التكثر لذاتها لكثرة اذا الاجزاء
بان يتعصى لا لكثرة افراد الجزئيات فان تعدد والكلام في تكثر الثاني والتكثر
الاول يستلزم التكثر الثاني ولو تكثر بالعرض فافهم واستقم قوله واما التعدد والاشخاص
العنصرية اي الحقيقة ان المادة العنصرية لها وحدة شخصية مبهمة مستندة الى
ذاتها والتعدد وتشخص بالعرض مستندة الى اعراض تلحق لاستعدادات متعاقبة
وهذا التعدد سبب لتعدد الاشخاص الحالة فيها فان النوع الذي تعدد وتشخص
محتاج في تعدده الى التعدد والمادة سواء كان تعددا بالذات او بالعرض
فلما دة العنصرية تعين بالذات مستند الى ذاتها وتعينات مستندة الى
العوارض اللاحقة لها وهذه التعينات منشأ التعينات الاشخاص الحالة
فيها كان التعين الاول منشأ التعينات العوارض اللاحقة لها وبهذا التحقيق
يندفع ما اورده السيد وبه يسقط ما اورده وهو ان العوارض المختلفة الخ لكن

Copyright © King Saud University